الأخبار
al-akhbar

رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
مدير التحرير: وفيق قانصوه
مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأندري
صادرة عن شركة أخبار بيروت
المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963
الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
التوزيع: شركة الأوائل 01/666314-15 ـ 03/828381
الموقع الالكتروني: www.al-akhbar.com
صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

إرهاصات حرب التحرير من الهيمنة الأميركية

سمير حسن *

ربما ظهر للبعض أنه من باب المغالاة القول إن ضربة إيران الصاروخية على القاعدة العسكرية الأميركية في بغداد، هي بموازاة ضربة الولايات المتحدة الأميركية لقنبلتَي هيروشيما وناغازاكي عام 1945، اللتين انتهت بهما الحرب العالمية الثانية. بالتأكيد، تُعتبر موازاة الضربتين من باب المغالاة، في ما لو أخذنا في الاعتبار تأثير وقوة كل ضربة على المستوى العسكري، والتدميري. لكنّ الضربتين متوازيتان في ما تعنيانه على المستوى الاستراتيجي.

الولايات المتحدة الأميركية برزت كقوة ضاربة كبرى في العالم، عقب دخولها الحرب العالمية الثانية. قبل ذلك، قاد العالم محور الحلفاء الاستعماري (حلف بريطانيا فرنسا)، وإلى جانبه الاتحاد السوفياتي في مواجهته الكبرى مع ألمانيا الهتلرية. وفي خضمّ الحرب العالمية الثانية، أخذت الولايات المتحدة تلعب دور الحلف الغربي، وتتبوّأ صدارته بعدما أنهكت الحرب العالمية الأولى، والثانية، الحلف الاستعماري الأوروبي، فتصدّرت الولايات المتحدة الأميركية زعامة العالم الغربي، وتُوّج دورها في المواجهة الحادة مع اليابان، وعجزها عن إخضاع هذه الأخيرة، التي استخدمت أسلوب «الكاميكاز» الانتحاري من الجو، والذي أنهك سفن الولايات المتحدة، وبوارجها، بضربات «كاميكاز» متتالية، فلجأت أميركا عندها إلى آخر، وأخطر سلاح، لم يسبق أن استُخدم، وهو السلاح النووي، فألقت منه القنبلتين الشهيرتين على مدينتَي هيروشيما وناغازاكي، اللتين أبادتهما في لحظات. والحقيقة، أنه يُسجّل للولايات المتحدة تقدّمها على أي ارتكاب آخر في العالم، بهذه الوحشية التي قضت بلحظات على مئات الآلاف من البشر، ولم يكن من وازع أمامها لتحقيق غايتها بتصدّر العالم.

لقد وضعت القنبلتان النوويتان أميركا في صدارة العالم، ولم يعد أحد يجرؤ على مجابهتها بسبب الخوف الناجم عن القنبلتين اللتين أرعبت بهما العالم، ولولا نمو الاتحاد السوفياتي كقوة نووية كبيرة، لاستباحت الولايات المتحدة العالم، تماماً مثلما استباحته عند سقوط الاتحاد السوفياتي عام 1990.

ربما صحّت مقارنة كمية القصف الهائل الذي مارسته أميركا في حربَيها على العراق، بالقنبلتين النوويتين، لكن في ما عدا ذلك، لم يسبق أن استخدم العنف العسكري المعادي للجنس البشري، كما استخدمته الولايات المتحدة الأميركية ضد هيروشيما وناغازاكي.

بعد تَينِك الضربتين، خضع العالم للهيمنة الأميركية المتوحّشة، بينما لعب الاتحاد السوفياتي دور المقيم للتوازن الاستراتيجي النووي معها، على قاعدة المقاومة غير المباشرة لها، وليس على باب المجابهة العسكرية المباشرة، فكانت الحرب الباردة، ولم يشهد العصر الأميركي قوة عالمية تتجرّأ على الهجوم على الولايات المتحدة عسكرياً، وبشكل مباشر. وبذلك، أصبحت هذه الأخيرة بعبع العالم، من دون منازع، وظلّت منذ عام 1945 وحتى نهاية عام 2019، القوة التي لا تتجرّأ أية قوة أخرى على مجابهتها بشكل علني ومباشر.

لكن بعد اغتيال الشهيدين قاسم سليماني وأبو المهدي المهندس، وصحبهما، وجّهت إيران ضربة غير مسبوقة للأميركي بقصف قاعدته في بغداد بصواريخ. وكانت قد سبق لها أن أعلنت عن نيّتها القيام بذلك، فتبنّت العمل متوعّدة بالمزيد، إضافة إلى مطالبتها واشنطن بالانسحاب العسكري من الشرق غربي آسيا.

بهذا المعنى، يمكن القول إن الضربة الإيرانية للأميركي توازي قنبلتَي هيروشيما وناغازاكي، فمثلما صعدت الولايات المتحدة بواسطتهما للسيطرة على العالم، بدأت تتساقط هيبتها بالصواريخ الإيرانية التي أوصلت التحدّي لأميركا، لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، إلى ذروته، والآتي أعظم. القنبلتان اللتان رفعتا أميركا، سقطت هيبتهما بالصواريخ الإيرانية، كذلك هيبة الدولة القاذفة لهما، ودخل العالم مع الصواريخ الإيرانية، والأخرى المرتقبة، إن مباشرة مع إيران، أو بصورة غير مباشرة مع حلفائها، مرحلة جديدة من الصراع، أقلّ عناوينه خروج الولايات المتحدة الأميركية من الشرق.

يمكن القول إن الضربة الإيرانية للأميركي توازي قنبلتَي هيروشيما وناغازاكي (أ ف ب)

قيل الكثير من الترّهات عن الضربات الإيرانية، إذ ثمّة من اعتبرها اتفاقاً مع الولايات المتحدة، التي سمحت بها ترضية لإيران، وكبحاً لبلوغ مرحلة حرب غير مرجوّة. وثمّة من قال إن إيران تعمّدت أن لا تصيب الجنود الأميركيين بأذى تاركة الباب مفتوحاً أمام الحوار، إلى ما هنالك من كلام خارج عن سياق الصراعات التاريخية.

مردّدو هذا الكلام فئات، منهم من لا يريد الاعتراف ببداية سقوط علنيّ للهيبة الأميركية، ولا بخسارة المعركة، رغم خسارة العديد من المعارك السابقة. حتّى إن الأميركي لفّ ودار حول حقائق الضربة ومفاعيلها، فكانت البداية في تراجعه عن رسالة الانسحاب التي سُلّمت ليلة الضربة للقيادة العراقية، ثم بالقول إن «كل شيء جيد»، كما ورد على لسان الرئيس دونالد ترامب، وبعد ذلك بالتحدث عن عدم وقوع إصابات. كل ذلك في استعادة مباشرة لكمية الكذب الإعلامي الهائل، الذي مارسته الولايات المتحدة في حربَي العراق، أي في التمهيد لها، وفي سياقاتها على فترات مختلفة. بل يمكن القول إن الولايات المتحدة الأميركية قضت على حيادية الإعلام، ومصداقيّته، وكرّسته إعلاماً موجّهاً طالما اتُّهمت أنظمة العالم بممارسته.

المقتنعون بتمثيليات الضربة، وانعدام تأثيرها، يمارسون رغبتهم الذاتية، وهم ينتظرون التالي كي يبحثوا عن تبريرات أخرى أكثر سخافة. لكن الأهم، أن كلّ المتحدثين بهذا التوجه، يجهلون حقيقة كبيرة لا يمكن القفز عليها، ولا تجاوزها على الإطلاق، وهي المصداقية التي يتمتع بها كبار القادة الشيعة كآية الله علي خامنئي، والسيد حسن نصرالله. القادة من هذا النوع، لا يقدمون على كلمة إلا بعد أن يكونوا قد وصلوا إليها بتثبّتهم منها، واتخاذهم قرارهم، ففي ضمير هؤلاء، وفي معتقدهم، ملايين البشر ينتظرون كلمتهم، ليأخذوا بها. ومن هذا المنطلق، نزلت الملايين في تشييع القائدين الشهيدين وصحبهما.

عقب عملية الاغتيال، أعلنها السيد نصرالله: «أميركا خارج المنطقة»، ليأتي آية الله خامنئي ويؤكّدها في خطبة أمام الحشود التي جاءت تشارك في عزاء القائدين، وصحبهما، وفي تشييعهم. خاطب خامنئي الجماهير برويّة، من دون أي انفعال، وتحدّث عن خلفيات الحدث، كما وضع خطة المواجهة بين أيدي الجمهور، خطوة خطوة بمنهجية عقلية لم تكن أقلّ أهمية ووعياً ومعرفة استراتيجية، ممّا نطق به كبار القادة الثوريين في العالم. وضع الأساسيات في المقدّمة، والثانويات في الصف الخلفي، فكان الأساس خروج الولايات المتحدة الأميركية من المنطقة. أما الدول الحليفة لها، فإذا تدخّلت سيصيبها ما أصاب سيدتها. وبذلك، يكون خيرُها بالوقوف على الحياد في الصراع. أما الدول الصديقة لإيران، والتي شاءت ظروف التاريخ أن تكون هناك قواعد أميركية على أراضيها، فهي مستهدفة في حال استخدمت واشنطن تلك القواعد، وفي ذلك تحريض لأصدقائه على منع استخدام تلك القواعد ضد إيران، وكأنه يلمّح أساساً إلى دولتَي تركيا وقطر، اللتين دخلتا في تفاهمات كبرى مع إيران على مستويات اقتصادية وسياسية مختلفة.

في حديث خامنئي عمق والتزام ثوريان، هي الثورة التي يحملونها في دواخلهم منذ نشأتهم، ولم يتمكّنوا من تحقيقها حتى انتصار الثورة الخمينية، أواخر سبعينات القرن الماضي. عبّر خامنئي عنها بوضوح، فتحدّث عن الإنسانية والتغيير والانتقال إلى عالم أفضل، كما تحدّث عن السلام العالمي وعن نبذ الظلم وإحقاق العدالة، وهي الميّزات التي تمتّع بها القائد قاسم سليماني، وكل القادة الثوريين الأحرار. قالها آية الله الخامنئي، الذي إذا قال صدق، وإذا وعد وفى، وليس بعد كلامه من خيار آخر.

* كاتب وباحث في الشؤون الاستراتيجية

الرعاية الصحية الفلسطينية... تحت «رحمة» الاحتلال

يارا عاصي *

يتحمّل الاحتلال المسؤولية الأولى والمباشرة عن تراجع قدرة الفلسطينيين على توفير الرعاية الصحية، أو الحصول عليها، في حين يُساهم ضعف الحكم الفلسطيني بدوره، وتراجع التنمية المستمر في المؤسسات الفلسطينية، في قصور مفتعل في نوعية الرعاية الصحية والتأمين الصحي، ومدى الاستفادة منهما. بالإضافة إلى ذلك، تعرقل القيود الإسرائيلية المفروضة على الحركة، وإمكانية الحصول على الخدمات، الوصول إلى الحق في الرعاية الصحية للفلسطينيين. حواجز صحية متعدّدة يفرضها الاحتلال، يدخل ضمنها الحصار المفروض على قطاع غزة منذ عقدٍ ونيّف، الذي يحول دون تمتّع الغزيين بظروف معيشية صحية، أو بحرية اتّخاذ القرارت الخاصة برعايتهم الصحية. بالتالي، فإنّ القطاع الصحي المشتّت، الذي يضمّ وزارة الصحة الفلسطينية، ومنظمات غير حكومية، ووكالة «الأونروا»، ومنشآت ومرافق خاصة، يمثّل النظام الصحي النافذ حالياً في الأرض الفلسطينية المحتلة. هذا فضلاً عن أن نوعية الخدمات الصحية المتوفرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمحاصرة، تتباين بحسب قدرة المرفق الصحي على الحصول على الموارد واستدامة إمداداته من الماء والكهرباء.

انعدام المساواة في الحصول على الخدمات الصحية، هي السمة الغالبة على نظام الرعاية الصحية الفلسطيني منذ عقود، وهي مشكلة تُفاقمها معوّقات مالية، وأخرى تحُول دون حصول الفلسطينيين على الرعاية الصحية، ومنها التغطية التأمينية غير المتساوية، والفصل الجغرافي. وقد فاقم تراجع خدمات هذا المرفق، وقف الدعم الأميركي المقدَّم للمؤسسات والمنظمات التي توفر أو تدعم مرفق الرعاية الصحية للفلسطينيين، بما فيها مستشفيات في القدس الشرقية وخدمات الرعاية الصحية التي توفرها وكالة «الأونروا».

بدوره، يساهم الحصار المفروض على غزة في تدنّي الخدمات الصحية مقارنةً بالضفة الغربية. على سبيل المثال، لا تسمح إسرائيل للقطاع باستيراد سوى كميات محدودة من الغذاء والضروريات الإنسانية الأخرى. وتحظر، عموماً، استيراد مواد البناء أو غيرها من المواد المطلوبة في إعادة بناء البنية التحتية المدمّرة في المرافق والمنشآت الصحية، التي تضرّرت في الاعتداءات التي شنّتها إسرائيل على غزة، في العقدين الماضيين. كذلك، تفتقر المنشآت الصحية إلى المستلزمات والأدوية الأساسية المطلوب توفرها في أي مرفق صحي، ولا سيما مع تزايد أعداد المرضى المصابين أثناء مسيرة العودة الكبرى. وقد حذر الأطباء مراراً من

> **انعدام المساواة في الحصول على الخدمات الصحية هي السمة الغالبة على نظام الرعاية الصحية الفلسطيني منذ عقود**

وقوع آثار كارثية بسبب نقص الأدوية، مثل تفشّي «الميكروبات الفائقة» المقاومة للمضادات الحيوية. وحتى عندما يتوفّر التمويل لأحد المرافق الصحية المتطوّرة، فإن العراقيل السياسية تظلّ قائمة. فقد جمع المانحون، أخيراً، ملايين الدولارات لمستشفى جامعة النجاح الوطنية في نابلس، وهو المستشفى الجامعي الأول والوحيد في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، والذي تتوفّر فيه بعض أكثر المعدات الطبية تقدماً. غير أنّ إسرائيل حظرت استيراد الماسح الضوئي المستخدم في تشخيص السرطان، متذرعةً بمخاوفها من أن يقوم الفلسطينيون بـ«إساءة استعماله».

بالرغم من قدرة بعض المرافق الخاصة، والمتخصصة في معظم الأحيان، على استيراد معدّات التشخيص المتطورة، إلّا أنّ العديد من الفلسطينيين لا يستطيعون تحمّل نفقات هذه الخدمات. وفي حين توفّر المستشفيات الحكومية الخدمات لعدد أكبر من المواطنين، إلّا أنها تفتقر هي الأخرى إلى الموارد الكافية لشراء المعدات الطبية أو تحديثها. وقد أورد تقرير لمنظمة «أطباء لحقوق الإنسان»، في عام 2018، أن الافتقار إلى الصيانة والتحديث يجعل من المستشفيات «محطات مرور تُحيل المرضى إلى مستشفيات أخرى». كذلك، حذّر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، قبل عام، من أنه بحلول عام 2020، سيصبح قطاع غزة غير قابل للحياة.

تضع إسرائيل العراقيل أمام الفلسطينيين الذين يتقدّمون للحصول على تصريح طبي لتلقّي رعاية صحية متقدّمة في إسرائيل، أو في دولة مجاورة، حيث يُقابَل النظر في طلباتهم من قِبل الطرف الإسرائيلي، بالتعقيد والمماطلة والاعتباطية. ففي غزة، يحيل الطبيب المريض المحتاج لهذه الرعاية إلى وحدة شراء الخدمات، فتبدأ عملية التقدّم بطلب الحصول على تصريح دخول إسرائيلي. ويمكن رفض الطلب في أي مرحلة أثناء العملية من دون إبداء الأسباب. وحتى في حال الموافقة، قد لا يتلقّى أفراد أسرة المريض، كآباء الأطفال المرضى وأمهاتهم في بعض الحالات، تصريحاً بمرافقتهم. وفي أحيان كثيرة، يُضطر المرضى إلى تكرار العملية ذاتها لأجل مواعيد المراجعة. ففي عام 2017، توفّي 54 مريضاً، جُلُّهم من مرضى السرطان، وذلك أثناء انتظارهم الحصول على تصاريح أمنية. أمّا المرضى من الضفة الغربية، والذين يحتاجون لتلقّي العلاج في إسرائيل، فيتعيّن عليهم المرور بعملية مشابهة تتطلّب إحالةً من وزارة الصحة مشفوعة بتصريح سفر. وهناك منهم من يضطر إلى اجتياز نقاط تفتيش عديدة، وتبديل السيارات، حتى يُكمل رحلة العلاج. ورغم منح هذه التراخيص بوتيرة أكبر مقارنةً بقطاع غزة، إلا أنها تظلّ رهينة بيد الاحتلال.

يتحمّل الاحتلال الإسرائيلي النصيب الأكبر من المسؤولية عن تردّي وضع الرعاية الصحية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، غير أنّ الوضع يزداد سوءاً مع تقليص التمويل الأميركي. وفي حين أنّ جهات معنية، مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة المعونة الطبية للفلسطينيين، أبدت استعدادها لسدّ تقليصات الدعم الأميركي، إلا أنّ السلطة الفلسطينية ما زالت لا ترى في القطاع الصحّي أولوية للدعم. فالقطاع الأمني استأثر بما نسبته 30 ـ 35% من موازنة السلطة الفلسطينية لعام 2018، والتي بلغت 5 مليارات دولار، بينما استأثر قطاع الصحة بنسبة 9% فقط. وحتى حين قلَّصت الولايات المتحدة مساعداتها بدرجة كبيرة، وحالت دون حصول ملايين الفلسطينيين على الرعاية الطبية والتعليم والغذاء، كان المسؤولون الإسرائيليون والأميركيون حريصين على المحافظة على بند الأمن في حزمة المعونة دون غيره. فما بدأ كترتيب «الأمن أولاً»، تحوّل إلى استراتيجية «الأمن فقط».

إضافة إلى ما تقدّم، تواجه السلطة الفلسطينية، من جملة أزماتها، أزمة شرعية متنامية، وفساداً يشوب الخدمات الاجتماعية، مثل الرعاية الصحية، عبر انتشار ضعف الرقابة والرشوة والاختلاس والمحسوبية، وأشكال أخرى من الفساد، الذي لا ينتهي عند المستوى الرسمي. وبينما تتّهم السلطة الفلسطينية إسرائيل، باستغلال الخدمات الاجتماعية الفلسطينية لإرغمها على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، تمارس الأمر نفسه على حركة «حماس» في غزة.

من جانب آخر، ففي حين تسيطر إسرائيل على معبر إيرز على حدود غزة الشمالية، تسيطر مصر على معبر رفح في جنوب غزة. وقد قامت هذه الأخيرة، منذ بدء الحصار، بتقليص لائحة عبور الأشخاص والبضائع إلى أراضيها. وبالرغم من أنّ بعض الحالات الإنسانية استطاعت الحصول على تراخيص العبور، إلّا أنّ المعبر على أرض الواقع ظلَّ مغلقاً كل يوم تقريباً، لسنوات عديدة، حتى في وجه الحالات الطبية. كذلك، رغم استئناف فتح الحدود بوتيرة أكبر، منذ عام 2018، إلا أنّ هناك دائماً قائمة انتظار من الآلاف الذين يأملون بالعبور.

مع استمرار تضاؤل الفرص أمام إحلال عملية سلام حقيقية وعادلة، لا يستطيع الفلسطينيون الانتظار لحين التوصل إلى اتفاق سياسي، حتى تُتاح لهم إمكانية الحصول على رعاية صحية آمنة وعالية الجودة وموثوقة. وبالتالي، ينبغي على السلطة الفلسطينية تحويل تركيزها من تمويل الأمن إلى تمويل الصحة، عبر تخصيص موارد أكثر للرعاية الصحية، والعمل على إعفاء السلع الطبية من بروتوكول باريس، الذي يعطّل استيراد الإمدادات الطبية الضرورية لأشهر، نظراً إلى اعتماد الاستيراد على استصدار التصاريح. كذلك، يجب على الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وغيرها، أن تطالبَ بوصول جميع السلع الإنسانية إلى الفلسطينيين، وصولاً كاملاً وغيرَ منقوص. ويجب على السلطة الفلسطينية، أيضاً، أن تربأ بحياة الفلسطينيين عن المناورات السياسية، وأن تضمن حصول المواطنين، ولا سيما في غزة، على ما يحتاجونه من أدوية وسلع أخرى.

لا ينبغي أن يكون نظام الرعاية الصحية تحت رحمة محتلٍّ عسكريٍّ، أو أن يكون مرتهناً للمعونة الخارجية ودوافع المانحين وأولوياتهم المتغيّرة. وطالما أنّ القائم على الأرض، هو نموذج «شبه الدولة» الفلسطينية، يبقى الارتهان للمعونة من أجل تقديم الخدمات الاجتماعية، مرجّحاً، وهو ما يمثل نموذجاً لنظام صحي غير مستدام وغير عادل. إن الارتقاء بالصحة الفلسطينية، وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية العادلة، لن تُكتب له الاستدامة إلا من خلال معالجة أولوية قطاع الصحة في موازنة السلطة والأوجه الأساسية لعدم المساواة في التقديمات، والتخلّص من الاحتلال الإسرائيلي.

* محللة سياساتية في «شبكة السياسات الفلسطينية ـ الشبكة»، وأستاذة في إدارة الرعاية الصحية والمعلوماتية في جامعة سنترال فلوريدا/ الولايات المتحدة

الأخوة الأعداء... أوغلو ضدّ أردوغان

مصطفى شلش *

يستعد رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو لمرحلة جديدة على صعيدَي تاريخه السياسي الشخصي وتاريخ الحياة السياسية التركية، فمن أحد فنادق العاصمة التركية أنقرة أعلن رسمياً أنه قدّم أوراق حزبه الجديد إلى وزارة الداخلية التركية، لبدء إجراءات التسجيل تحت اسم حزب «المستقبل» وشعاره «ورقة خضراء من شجرة الدُّلْب».

وقد ضمّ المؤتمر التأسيسي للحزب قرابة 154 عضواً، من بينهم أعضاء استقالوا من حزب «العدالة والتنمية» الحاكم، وجاء ذلك بعدما تقرّرت إحالة أربعة أعضاء خلال اجتماع اللجنة التنفيذية للحزب، والتي جاءت برئاسة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إلى اللجنة التأديبية مُرفقاً بطلب لفصلهم نهائياً من الحزب، وعلى رأسهم أحمد داود أوغلو.

والأسباب المُعلنة وراء قرار تحويل أوغلو إلى التحقيق، وطلب الفصل، أنه جاء بعدما أصدر هذا الأخير بياناً ينتقد فيه سياسات أردوغان، بالإضافة إلى اتّهامات تتعلّق بقضايا فساد ترتبط بحصول جامعة «إسطنبول شهير»، التي أسّسها أوغلو على قروض من دون ضمانات تصل قيمتها إلى نحو 72 مليون دولار، بالإضافة إلى الاحتيال على «بنك خلق» الحكومي. وردّ أوغلو على هذه التهم، داعياً البرلمان إلى بدء التحقّق من مصادر ثروته، وفي الوقت نفسه التحقق مِن ثروة أردوغان وأفراد أسرته، وكذلك كبار المسؤولين الحاليين والسابقين. لكن يبقى السبب الرئيسي، والذي يعود إلى عام 2016، عندما بدأ الخلاف بين أوغلو والرئيس أردوغان، على خلفية انتقاد الأول لسياسات حزب «العدالة والتنمية» وكيفية إدارة الملف الاقتصادي للبلاد، بالإضافة إلى انتقاد أردوغان نفسه.

ومهما كانت الأسباب، فقد تم الانفصال النهائي بين أردوغان وأوغلو، تاركاً مساحات لتساؤلات بشأن ما إذا كان هذا الانفصال والصراع السياسي سيشكّلان ضربة قاسمة لنموذج إسلام السوق التركي، وخصوصاً أنّ الرجلين (أردوغان / أوغلو) برزا كجناحين في السياسية الخارجية والداخلية لتركيا، في ظلّ حكم حزب «العدالة والتنمية»؟ أم هل فقد أوغلو شعبيته في الشارع التركي، في ظلّ التراجع الديمقراطي والتحوّل في نظام الحكم الذي حدث وقت تبوّئه منصب رئاسة مجلس الوزراء؟ أم هل ما زالت شعبية أردوغان قويّة في حواضنه الشعبية التجارية، ما يقلّل فرص منافسه مهما كان قوياً؟

أوغلو بدأ الحرب السياسية باكراً، ذلك أن المتحدث باسم حزب «المستقبل» عبدالله أدباس أعلن أن أوغلو وضع السياسات العامة للحزب استعداداً للانتخابات المقرّر إجراؤها في عام 2023. ومِن المتوقع أن يستهدف أوغلو القاعدة الانتخابية نفسها لحزب «العدالة والتنمية»، من اليمين ويمين الوسط من أصحاب الهوى الإسلامي.

قد يكون أوغلو مشهوراً لدى طبقة الساسة العرب، بأنه صاحب دبلوماسية «صفر مشكلات/ أعداء»، ولا سيما أنّ هؤلاء الساسة كانوا يفضلون هذه النسخة من السياسة التركية. ولكن في الداخل التركي، كان هناك نقد دائم للسياسة الخارجية في ظلّ قيادة أوغلو، على اعتبار أنها لا تأتي بثمارها بل تجعل تركيا أكثر عزلة عن محيطها الإقليمي. وبعدما غادر هذا الأخير منصب وزير الخارجية، بدأت تركيا بدعم ميليشيات مسلّحة في سوريا وليبيا، وتساند الأذرع السياسية والعسكرية لجماعة «الإخوان المسلمين» في المنطقة العربية.

ومن هذه النقطة، يعزّز أردوغان حظوظه أمام خصمه أوغلو، فالأوّل يجذب القوميين الأتراك لسياسته التوسعية والتوهّم بعودة قوة تركيا كما كانت أيام الإمبراطورية العثمانية، ولكن بشكل دبلوماسي. هذا فضلاً عن أن شعبيته لدى القوميين المتطرّفيين نمت بعد حملته العسكرية على الأكراد في سوريا، ونجاحه في صناعة منطقة عازلة، قاضياً، ولو بشكل مؤقت، على مشروع قيام دولة كردية على الحدود التركية. وبهذا، يضمن أردوغان الأصوات القومية المتطرّفة إلى جانب حاضنته التقليدية من الإسلاميين، وطبقات التجار ورجال أعمال الأناضول الملقبين بـ«نمور الأناضول»، ما قد لا يجعل أوغلو يشكل خطراً كبيراً على سلطة أردوغان.

إلى جانب حظوظ أوغلو الضعيفة بين القاعدة التقليدية من ناخبي حزب «العدالة والتنمية»، من المتوقّع عدم حصوله على أي دعم من خصوم أردوغان من الأكراد. فداود أوغلو كان من الداعمين «المتشدّدين» للعمليات العسكرية ضد هؤلاء في جنوب شرق تركيا، بين عامَي 2015 و 2016. كذلك، فإنه بحاجة إلى حملة قوية لغسل سمعته من اتهامات بمشاركته في عملية سيطرة أردوغان على الحكم منفرداً عندما كان رئيساً للوزراء، إضافة إلى حاجته لنفي اتهامات الفساد التي طاولته، حتى يتمكّن من أن يتحوّل إلى قوّة سياسية. لكنّه سيواجه معضلة الوصول إلى وسائل الإعلام التركية، وخصوصاً وسائل الإعلام الحكومية، في الوقت الذي تمكّن أردوغان من احتواء قنوات المعارضة بشكل كبير. وحتى وسائل الإعلام الأجنبية، يمارس عليها أردوغان قيوداً كبيرة، إذ أُجبر ثلاثة صحافيين أتراك على ترك العمل في شبكة «سبوتنيك» الروسية، بعدما بثّت لقاءً مع داود أوغلو، في وقت سابق من هذا العام. ومن سخريات القدر، أن عملية التأميم الخفي لوسائل الإعلام التركية والأجنبية في الداخل التركي، جرت غالبيتها تحت قيادة أوغلو لمجلس الوزراء، لذا، يبدو أن هذا الأخير صنع الحبل الذي سيُشنق به.

وبالرغم من كل نقاط الضعف لدى أوغلو وحزبه، إلا أنه يملك نقطة قوة وحيدة، ألا وهي حصول حزبه على 1% أو 2% من الكتلة التصويتية التقليدية لـ«العدالة والتنمية»، الأمر الذي سيشكل ضربة قاسمة لهذا الحزب، وخصوصاً بعد الخسارة الكبيرة التي مُني بها في الانتخابات البلدية في إسطنبول، والتعثّر الاقتصادي الذي سبّبه تراجع سعر العملة التركية أمام الدولار. وقد وجّه هذا الأمر ضربة، لا يمكن اعتبارها «مدمّرة»، ولكنّها أحدثت شرخاً في الحاضنة الشعبية لـ«العدالة والتنمية»، حيث تفيد التقارير بأن قرابة مليون عضو من أصل أكثر من عشرة ملايين استقالوا من الحزب، خلال عام 2019.

إضافة إلى ما تقدّم، فإن حزب أوغلو لن يكون الأخير الذي سيخرج من عباءة «العدالة والتنمية»، فقد أعلن علي باباجان الذي شغل مناصب عدّة في الحكومة التركية، منها حقيبتا الخارجية والاقتصاد، عن عزمه إنشاء حزب جديد بعد تبادل اتهامات بينه وبين رئيس الجمهورية رجب أردوغان، على خلفية اتهام الأخير له بتخصيص أراضٍ بشكل غير قانوني لداود أوغلو.

وما يحوّل الحزبين الجديدين إلى خطر على سلطة حزب «العدالة والتنمية»، هو أنه يمكنهما جذب أعداد أكبر من الساخطين على سياسات أردوغان، ولا سيما أن اقتصاد البلاد يعاني فترة من الركود، وارتفاع في معدلات البطالة. وقد أشارت استطلاعات الرأي، التي أُجريت قبل تشكيل حزب أوغلو، إلى أنه يحظى بتأييد شعبي بنسبة 3,4%، بينما يتمتّع باباجان بتأييد شعبي يصل إلى قرابة 8%.

تواجه تركيا مأزقاً سياسياً، بعدما أمسك أردوغان بكل خيوط اللعبة في يده نتيجة لاستفتاء عام 2017، الذي أعطاه الكثير من الصلاحيات، ما أدى إلى اضطرابٍ في طبيعة النظام السياسي، وعدم وضوح المهمّات داخله. وقد فتح هذا الأمر المجال أمام حدوث انشقاقات داخل الحزب الحاكم، وتولُّد الأزمات السياسية والاقتصادية نتيجة صراع الأجنحة داخل السلطة، الهادفة إلى تحديد الضوابط الوظيفية لكلّ جهة ومنصب.

***كاتب مصري**